

التحقق بالمقارنة مع الخطاب الشفهي

Statement by Ms. Amal Kabashi to the UN Security Council

23 November 2021

سيدي الرئيس، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

انا امل كباشي ممثلة شبكة النساء العراقيات، التي تأسست في 2004 كتحالف نسوي مدني، وتضم أكثر من مئة منظمة محلية من كل العراق، ساهمت بدورا بارزا في صياغة الخطة الوطنية الأولى، وفي اعداد الخطة الوطنية الثانية (2021-2024)، التي تركز على دور النساء العراقيات في إعادة الاستقرار وبناء الامن السلام ومكافحة الإرهاب والتطرف.

وبصفتي ناشطة نسوية ومدافعة عن حقوق المرأة، اود ان اشارك معكم مشاعر القلق المتزايد إزاء ما تتعرض له الناشطات النسويات والمدافعات عن حقوق الانسان من عمليات القتل او التهديد به والخطف، والاعتقال أو التشهير، التي طالت العديد منهن، خاصة خلال الاحتجاجات الشعبية في 2019 و2020. التي تحدثت تحت غطاء الافلات من العقاب.

واجهت النساء العراقيات تحديات يومية خلال العامين الماضيين لتحقيق المشاركة المتساوية والكاملة، من اجل إرساء السلام، وتأمين الحماية من العنف في العراق. لذا ساركز في خطابي على ثلاثة محاور رئيسية يتعين معالجتها لانهاء دورة العنف والتمييز والاقصاء لهن.

أولا: الانتخابات ومفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة تعد فرصة مهمة لضمان المشاركة الحقيقية للمرأة وتعزيز الديمقراطية في العراق.

شهد العراق في الشهر الماضي تنظيم انتخابات مبكرة لتلبية مطالب الاحتجاجات السلمية التي هزت البلاد في اكتوبر 2019، وحتى 2020، حيث لعبت النساء أدوارا بارزة تحدين فيها المعايير المجتمعية. وواجه المتظاهرون الاستخدام المفرط للقوة الذي خلف عشرات القتلى وآلاف الجرحى. وبالرغم من المقاطعة الكبيرة، نُفذت الانتخابات بمراقبة اممية واسعة النطاق من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وشارك فيها 3240 مرشحا بينهم 950 امرأة للتنافس على 329 مقعداً لمجلس النواب. افرزت نتائج الانتخابات صعود حركات سياسية جديدة ومستقلين، كما حصلت العديد من المرشحات على آلاف الأصوات، مما يعني تأييد عموم الناخبين لمشاركة المرأة في العمل السياسي. ونتوقع ان يؤدي ذلك إلى رفع نسبة تمثيل النساء في مجلس النواب إلى أكثر من 30 بالمائة وهنا اود ان اؤكد على تعزيز دور النساء كشريك فاعل في مجلس النواب وفي مفاوضات تشكيل الحكومة، وزيادة عددهن في المناصب الوزارية، وفق مبدئي المساواة وتكافؤ الفرص التي اكد عليها الدستور.

ثانياً: أن زيادة مشاركة النساء في العملية الانتخابية أمر مشجع، وتهيئة بيئة تمكينية لهن أمر بالغ الأهمية. فالتمييز وعدم المساواة والتكافؤ بين الجنسين والقوالب النمطية في الأسرة والمجتمع والقانون، لا تزال تشكل التحديات الرئيسية التي تواجه الجهود الرامية إلى تحسين وضع المرأة في العراق وتمكينها.

خلال الدورتين البرلمانيتين 2014 – 2021، قمنا بحملة مدافعة لسن قانون مناهضة العنف الأسري، بالرغم من وجود مثل هذا القانون في إقليم كردستان العراق، لكننا لم ننجح بسبب العقليات الذكورية المستبدة للعديد من المشرعين العراقيين الذين يرفضون تدخل الدولة في تنظيم العلاقات الأسرية، على الرغم من كفاءة الدستور للحماية من جميع أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع، فضلا عن التزام العراق بالاتفاقيات الدولية، تحتم عليه وضع قوانين وأنظمة وطنية تحمي النساء والفتيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع المجالات.

شهد هذا العام بعض التشريعات المشجعة، مثل تشريع قانون الناجيات الايزيديات في نيسان 2021، الذي يأتي في اطار العدالة الانتقالية لمعالجة اثار الإرهاب والتطرف العنيف، ويتماشى مع مضمون البيان المشترك الموقع في ايلول 2016، بين الحكومة العراقية وممثلة الأمين العام الخاصة المعنية بالعنف الجنسي اثناء النزاعات. لقد ركز القانون على تقديم التعويض المادي لجبر

الضرر للناجيات، وخلا من التدابير اللازمة لمأسسة الخدمات النفسية والصحية والاجتماعية، كما تجاهل المعالجة القانونية لوضع النساء المغتصابات وأطفالهن المولودين لأبائهم ينتمون إلى داعش، حيث يواجهن عقبات في تسجيلهم للحصول على الوثائق المدنية.

ولاتزال هناك فجوات وقصور في البرنامج الحكومي في تنفيذ برامج إعادة التأهيل والادماج لعوائل تنظيم داعش في مجتمعاتهم المحلية، خاصة النساء والفتيات ممن اجبرن على الانضمام او الزواج بالقوة من مقاتليه، حيث يواجهن الشعور بالوصم، ان التأخر في حسم أوضاع هذه العوائل يجعل منهم قنابل موقوتة تهدد السلم والامن المجتمعي.

إن الاستقرار في بلدي بحاجة إلى تعزيز مؤسسات إنفاذ القانون والعدالة بمنظور جنساني، فهو ضروري لمكافحة الإفلات من العقاب والفساد والعسكارية، التي تؤثر سلباً على خلق بيئة آمنة للنساء ومشاركتهن في تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة وبناء السلام.

إن انتشار الأسلحة لدى الجماعات المسلحة خارج إطار الدولة يقوض سيادة القانون ويسهم في الإفلات من العقاب وينشر ثقافة العنف والنزعة العسكرية بين الشباب، والنساء الناشطات في مجال حقوق الإنسان مستهدفات بشكل خاص.

ثالثاً: ان وجود آلية وطنية جامعة للمرأة مع توفير الموارد الكافية لها، تعتبر وسيلة جديده. لضمان الإشراف على تنفيذ خطة العمل الوطنية لقرار 1325. لقد أسهم غياب هذه الآلية في إضعاف مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار، وفي برامج التنمية.

نحن كحركة نسوية وطنية، طالبنا الحكومة العراقية بتشكيل مجلس وطني لتمكين المرأة، بمشاركة ممثلين عن الحكومة والبرلمان ومجلس القضاء الأعلى، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة ووسائل الإعلام. للعمل الجاد والمشارك على مستوى مؤسسات الدولة والمجتمعات المحلية، لتحقيق اجندة الامن والسلام، وكذلك الاستثمار في طاقة المرأة العراقية لاصلاح العملية السياسية وبناء دولة المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية.

وفي الختام احث مجلس الامن الدولي الموقر على:

- دعوة الحكومة العراقية للقيام بواجبها في توفير الإطار القانوني والآليات الضرورية لحماية النساء والفتيات، ودعم الضحايا للوصول إلى العدالة، بما يتماشى مع اتفاقية سيداو وقرار 1325 والقرارات اللاحقة له، ويتضمن سن قانون مكافحة العنف الأسري، وتعديل القانون الجنائي العراقي، والتصدي لمحاولات سن قوانين قائمة على أسس طائفية لتنظيم الأحوال الشخصية.
- كما ندعوكم الى الضغط على الحكومة العراقية لإنشاء المجلس الوطني لتمكين المرأة، وتخصيص الميزانية اللازمة لتنفيذ خطة العمل الوطنية للقرار 1325.
- دعوة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على تضمين أولوياتها بتوفير الدعم اللازم لحكومة العراق للعمل على الإصلاح القضائي والقانوني، بما يضمن حماية حقوق النساء ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي، انسجاماً مع قرار مجلس الامن 2021/2576.
- دعوة حكومة العراق إلى ضمان المساءلة القضائية عن عمليات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في المجتمع المدني خلال احتجاجات 2019-2020 وحماية حرية التعبير والتجمع السلمي.
- في الوقت نفسه، أناشد المجتمع الدولي بتقديم الدعم للمدافعات عن حقوق الإنسان وبرامج منظمات المجتمع المدني في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وعدالة النوع الاجتماعي، وادماج النساء في بناء السلام وفي عملية التنمية المستدامة.

شكراً سيدي الرئيس.